S/2024/886

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/862)، تود ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة الرد على الادعاءات التي أوردتها إيران وروسيا في رسالتيهما المؤرختين 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/874) و 3 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/878)، على التوالي.

ولقد سعت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) إلى التمسك بالدبلوماسية كلما سنحت الفرصة، على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ورغم فداحة عدم امتثال إيران للالتزامات الواقعة عليها بموجب خطة العمل تلك منذ عام 2019. وكل إجراء اتخذناه كان متسقا مع أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة.

وعدم امتثال إيران للالتزامات الواقعة عليها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة موثق توثيقا جيدا وتدعمه التقارير المستقلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي امتثال تام للفقرة 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة، قامت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتفعيل آلية تسوية المنازعات في كانون الثاني/يناير 2020 ردا على انتهاك إيران لالتزاماتها. وسعينا جاهدين منذ ذلك الحين، بحسن نية، إلى تسوية المسائل الناشئة عن عدم امتثال إيران بواسطة هذا الإجراء. ولا تزال مسألة عدم امتثال إيران إلى حد كبير لالتزاماتها لم تجد سبيلها إلى التسوية، مما يفسح المجال أمام مجموعة الدول الأوروبية الثلاث للتعامل مع هذه المسألة غير المسواة باعتبارها أساسا تستند إليه لوقف تنفيذ التزاماتها كليا أو جزئيا بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، على نحو ما تسمح به خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى هذا الأساس تحديدا، لم ترفع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الجزاءات المفروضة على برامج إيران النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية مع حلول يوم الانتقال في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما يتفق تماما مع خطة العمل الشاملة المشتركة ومع قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ونؤكد مجددا أن هذا الإجراء كان ردا متناسبا ومشروعا على عدم امتثال إيران لالتزاماتها على مدى سنوات.

وخلافا لادعاءات إيران، فالجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في النصف الثاني من عام 2024 على جملة أهداف منها خطوط الشحن التابعة لجمهورية إيران الإسلامية هي جزاءات

الرجاء إعادة استعمال الورق

منفصلة تماما عن خطة العمل الشاملة المشتركة وهي بالتالي متسقة تماما معها. وقد صرحنا بوضوح ومسبقا بأننا سنرد باتخاذ تدابير جديدة وشديدة إذا نقلت إيران قذائف تسيارية إلى روسيا لاستخدامها في أوكرانيا. واتخذت هذه التدابير استنادا إلى أنظمة جزاءات غير مشمولة بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي قرار المجلس المتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة 1532/2023 ولائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) 1529/2023 في حالة ألمانيا وفرنسا، واللوائح المتعلقة بإيران (الجزاءات) لعام 2003 في حالة المملكة المتحدة. وبصرف النظر عن ذلك، تأذن الفقرة 30 من خطة العمل الشاملة المشتركة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث بفرض جزاءات على كيانات لمشاركتها في أنشطة مشمولة بعملية رفع الجزاءات بموجب الاتفاق إذا انتهكت تلك الأنشطة قوانين ولوائح أخرى لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث. وكما هو مبين أعلاه، فالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لديهما لوائح صارمة تأذن باستخدام جزاءات محددة الأهداف ضد من يدعمون الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، وقد عملا على تطبيق تلك اللوائح.

وتظل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث ملتزمة التزاما تاما بحل المسألة النووية الإيرانية بالطرق الدبلوماسية. وإيران هي التي رفضت مرتين اغتنام فرصة حاسمة للموافقة على صيغة منقحة لخطة العمل الشاملة المشتركة طرحها منسق خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2022. إذ كان من شأن ذلك أن يعيد الولايات المتحدة إلى كنف الاتفاق وأن يجعل إيران مجددا ممتثلة لالتزاماتها بالكامل.

ومع ذلك، واصلت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث التواصل مع إيران بحسن نية لإيجاد طريقة دبلوماسية للمضي قدما. ونحن نقترب بسرعة من منعطف حاسم يحل في العام المقبل وفقا لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). لذا يجب على إيران أن تخفف من زخم برنامجها النووي من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية لإحراز تقدم هادف والتوصل إلى تسوية متفاوض عليها. ونؤكد من جديد تصميمنا على استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، بما في ذلك العودة إلى الوضع السابق إذا لزم الأمر.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آنتي **ليندرتس**
البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نيكولا **دو ريفيير**
البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا **وودوارد**
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة